حكومة جنوب السودان ترفض إطلاق حلفاء مشار المعتقلين لديها

■ جوبا / متابعات :

رفضت حكومة جنوب السودان إطلاق حلفاء رياك مشار النائب السابق للرئيس سلفاكير ميارديت المعتقلين لديها، في حين أشادت واشنطن بالجهود التي يبذلها رئيس السودان عمر البشير لحل النزاع الدائر في جنوب السودان.

فقد رفضت دولة جنوب السودان مطلب المتمردين الإفراج الفوري وغير المشروط عن المحتجزين لديها بعدما اجتمع الجانبان لفترة قصيرة لأول مرة أمس الأول الثلاثاء في أديس أبابا ضمن إطار مفاوضات السلام الرامية إلى إنهاء القتال الذي دفع البلاد إلى شفا حرب أهلية.

وقال يوهانس موسى فوك المتحدث باسم وفد مشار في أديس أبابا حيث تجرى المحادثات، «إنهم يدمرون العملية كلها». وأضاف فوك الذي كان يتحدث بعد أن رفضت الحكومة مطلب المتمردين الإفراج عن 11 سياسيا من حلفاء مشار، «لكننا لن ننسحب من المحادثات، فما زلنا نأمل أن يثوبوا إلى رشدهم».

وتركز المحادثات التي تجرى في إثيوبيا على التوصل إلى وقف لإطلاق النار لإنهاء العنف المستمر منذ ثلاثة أسابيع والذي أودى بحياة ألف شخص على الأقل وشرد 200 ألف آخرين.

وبدأت المحادثات الثلاثاء الماضي لكنها انفضت سريعا للتشاور في جوبا حول مصير 11 محتجزا اعتقلوا العام الماضي بسبب مؤامرة انقلاب مزعومة، وكان المتمردون يطالبون في البداية بالإفراج عنهم قبل المحادثات.

وقال نيال دينق نيال رئيس وفد حكومة جنوب السودان في المحادثات في مؤتمر صحفي بجوبا، إن الرئيس سلفاكير أوضح لفريق مبعوثي مجموعة هيئة التنمية لدول شرق أفريقيا (إيغاد) الذين زاروه أنه لن يتم الإفراج عن المحتجزين على الفور.

■ البشير خلال لقائه سلفاكير

وأضاف نيال أن سلفاكير أبلغ الزائرين بأنه يسعده الإفراج عن المحتجزين شريطة الانتهاء أولا من الإجراءات القانونية الواجبة. وتصر جوبا على إجراء التحقيق مع المحتجزين وسيواجه من يسند إليهم ارتكاب أي جرم بالإجراءات القانونية المتبعة.

في هذه الأثناء أشادت الخارجية الأميركية بالجهود التي يبذلها الرئيس السوداني عمر البشير لحل النزاع في جنوب السودان.

وكان البشير قد زار جوبا الاثنين وبحث مع نظيره سلفاكير نشر قوة مشتركة بين البلدين من أجل حماية حقول النفط في جنوب السودان.

وقالت المتحدثة باسم الوزارة الأميركية جينيفر بساكي للصحفيين «حسب معلوماتنا على الأرض، لا شيء يدل على أن السودانيين يلعبون دورا سلبيا، وهم يعملون من أجل مفاوضات سلام» بين المتنازعين في جنوب السودان.

وأشادت بساكي بالزيارة التي قام بها البشير لجوبا، ولكنها أبدت تقييما حذرا للدور الذي يؤديه الرئيس السوداني.

وأقرت بساكي بأن واشنطن «ما زالت قلقة من أمور عدة تتعلق بماضي البشير».

وأشارت من جهة أخرى إلى أن الوزير جون كيري اتصل مرة جديدة بالرئيس سلفاكير «وطلب منه إطلاق سراح المعتقلين السياسيين فورا»، في إشارة إلى 11 شخصا مقربين من مشار ومتهمين بتدبير انقلاب عسكري على سلفاكير يوم 15 ديسمبر الماضي.

ميدانيا، أعلن مصدر بجيش جنوب السودان أن قواته تواصل التقدم نحو بور عاصمة ولاية جونقلي شرقي البلاد، مشيرا إلى أن السيطرة على المدينة لا يفصلها سوى ساعات.

غير أن موسيس رواي لات الناطق باسم قوات مشار اعتبر أن تصريحات الجيش الحكومي لا تعدو أن تكون ضربا من الدعاية، مضيفا أن قواته تملك زمام المبادرة في بور ومدينة بانتيو عاصمة ولاية الوحدة، وشدد على أن واشنطن تضغط على مشار لعدم اقتحام العاصمة جوبا.

من جهة أخرى قالت الأمم المتحدة إن المعارك ما زالت متواصلة حول مدينة بور الإستراتيجية، وحذر المتحدث باسمها فرحان حق من نفاد الإمدادات في قاعدة تابعة لبعثة حفظ السلام تؤوي آلاف اللاجئين في مدينة بور بسبب القتال الدائر حول المدينة.

وقال للصحفيين في نيويورك إن إمداد قاعدة مدينة بور التي لجأ إليها نحو تسعة آلاف مدني «أصبح قضية حرجة». وتابع «لقد تم استنفاد القدرات الطبية إلى أقصى درجة ممكنة».

وتشهد دولة جنوب السودان منذ 15 ديسمبر الماضي معارك بين الجيش الحكومي وقوات موالية لمشار أوقعت ألف قتيل وتسببت بنزوح نحو مائتي ألف شخص.

والنزاع سببه خلاف سياسي قديم بين الرئيس ونائبه السابق الذي أقيل في يوليو الماضي. ويتهم سلفاكير مشار بتدبير محاولة انقلاب ضده، وهو ما ينفيه الأخير متهما بدوره سلفاكير بالسعي لتصفية أنصاره.

ويواجه الطرفان اتهامات بارتكاب فظاعات ذات طابع قبلي حيث التنافس بين قبيلتي الدينكا التي يتحدر منها سلفاكير، والنوير التي ينتمي إليها مشار.

المسلحون يتواجدون على منافذ المدينة.. والمحال أعادت فتح أبوابها

هدوء في الفلوجة بعد اتفاق على إنهاء المظاهر المسلحة

■ بغداد / متابعات :

أفاد عدد من شيوخ ووجهاء الفلوجة بأن المظاهر المسلحة اختفت تماماً ولم يعد للمسلحين وجود في عموم الفلوجة، بعد أن دخل اتفاق العشائر ورجال الدين الذي أعلن عنه قبيل منتصف ليلة الأمس الاول حيز التنفيذ.

وأضافت المصادر أن المسلحين يتواجدون فقط على منافذ المدينة من أربع جهات، مؤكدين أن المحال التجارية فتحت أبوابها مجدداً بعد إغلاقها خلال الأيام الماضية.

وأكدت المصادر لمراسل "قناة العربية" أن الاتصالات تتواصل لإعادة أفراد الشرطة إلى مراكزهم لتسلم مسؤولية الأمن فيها، وسط غياب لافت لعناصر داعش الذين سيطروا على المدينة منذ خمسة أيام.

ومن جهتها أكدت وكالة "فرانس برس" عودة عناصر شرطة المرور إلى شوارع المدينة، مشيراً إلى عودة السيارات لتجوب شوارع المدينة.

وأوضح مراسل الوكالة أن عناصر شرطة المرور انتشروا عند ستة مواقع على الأقل في مركز الفلوجة، مشيراً الى أن مسلحين ملثمين ينتشرون في الوقت ذاته عند مداخل المدينة وأحيائها الداخلية وقرب الجسور والمقرات الرئيسية فيها.

وكانت مساجد الفلوجة قد كبرت ليلة أمس الاول معلنة بنود الاتفاق بين شيوخ العشائر مع رجال الدين تنهي بموجبه المظاهر المسلحة داخل الفلوجة، على أن يبقى أبناء العشائر المسلحين على منافذ المدينة الأربعة.

كما يضمن هذا الاتفاق اختيار ثلاثة أسماء لشغل منصب "قائم مقام" للمدينة لإرسالها إلى الحكومة العراقية في بغداد لاختيار أحدهم.

وقد طالب شيوخ العشائر عبر مكبرات الصوت في المساجد العوائل النازحة بالعودة للمدينة، كما دعوا موظفي المؤسسات الخدمية لممارسة عملهم، الأربعاء، بشكل طبيعي، ومطالبة الحكومة المحلية والمركزية بتوفير إمدادات الوقود وفك الطوق الأمني المفروض على الفلوجة منذ أربعة أيام.

وفي هذا السياق، أعلنت جمعية الهلال الأحمر العراقي، في بيان، أمس الأربعاء، أن المعارك الدائرة قرب مدينة الفلوجة وسيطرة المسلحين الموالين لتنظيم القاعدة عليها تسببت في نزوح 13 ألف عائلة حتى الآن.

وأوضحت الجمعية أن أغلب الهاربين من القتال هربوا إلى أطراف الفلوجة، "وأغلبهم يسكن حالياً في المدارس والأبنية العامة ولدى الأقارب".

■ سوق الفلوجة

إضراب قضاة تونس لضمان استقلاليتهم في الدستور

■ قضاة تونس خلال اضرابهم

■ تونس / متابعات :

دخل قضاة تونس في إضراب عام يستمر ثلاثة أيام للاحتجاج أساساً على ما اعتبروه غياب ضمانات استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية في مشروع الدستور الجديد للبلاد، ودعت إلى الإضراب «جمعية القضاة التونسيين»، وهي الهيكل النقابي الأكثر تمثيلاً للقضاة في تونس.

وقالت القاضية روضة القرافي، رئيسة الجمعية لـ«فرانس برس» إن الإضراب يأتي احتجاجاً على رفض علي العريض رئيس الحكومة التي تقودها حركة النهضة الإسلامية «المصادقة (التوقيع) على الحركة القضائية» التي أقرتها «هيئة القضاء العدلي»، وعلى غياب ضمانات استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية في مشروع الدستور.

وهيئة القضاء العدلي، هيئة قضائية دستورية مستقلة صادق على إحداثها المجلس الوطني التأسيسي في 2 مايو 2013، ومن صلاحياتها إقرار «الحركة القضائية»، أي القرارات المتصلة بتعيين القضاة وترقياتهم الوظيفية ونقلهم من مكان عمل إلى آخر.

وفي نوفمبر 2013، اتهمت هيئة القضاء العدلي الحكومة بـ«السطو» على صلاحيات الهيئة بعدما قامت الحكومة بتعيينات في مناصب قضائية عليا.

واستندت الحكومة في تلك التعيينات إلى القانون الأساسي للقضاة الصادر سنة 1967 وليس إلى القانون المحدث لهيئة القضاء العدلي الصادر في 2013 والذي من المفروض أنه ألغى قانون سنة 1967.

وبحسب القانون المحدث لهيئة القضاء العدلي، يتعين على رئيس الحكومة التوقيع على الحركة القضائية حتى تصبح لها صفة النفاذ القانوني.

وقالت روضة القرافي إن الفصل 112 من الدستور «يكرس خضوع النيابة العمومية للسلطة التنفيذية، وخدمة مصالح الحكومة بعيداً عن خدمة المصلحة العامة للدولة والمجتمع».

ولفتت إلى أن إحدى لجان المجلس التأسيسي غيرت مؤخراً النسخة الأصلية لهذا الفصل، فأصبح ينص على أن «قضاة النيابة العمومية يمارسون مهامهم في إطار السياسة الجزائية للحكومة».

وقالت القرافي «المراد من هذا التغيير هو التأسيس لنيابة عمومية ضعيفة مكبلة وتعمل بالتعليمات وتابعة تماماً للسلطة التنفيذية».

وأضافت «في المصطلح القانوني لا وجود لسياسة جزائية للحكومة، لأن الحكومة تطبق السياسة الجزائية العامة للدولة التي لديها سياسات في مختلف القطاعات كالصحة والبيئة والتعليم».

وفي الثالث من الشهر الحالي، قالت 4 منظمات دولية، بينها هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية في بيان مشترك «يجب أن يتضمن الباب المتعلق بالسلطة القضائية (في الدستور التونسي) ضمانات قوية لاستقلال النيابة العمومية عن السلطة التنفيذية».

وتابعت روضة القرافي أن الفصل 109 من الدستور يفتح الباب أمام السلطة التنفيذية لتعيين قضاة وغير قضاة في «المجلس الأعلى للقضاء»، ما قد يؤدي إلى «تسييس» المجلس الذي ينتظر أن يشرف على الشأن القضائي في البلاد.

وطالبت بضرورة أن يكون أغلب أعضاء هذا المجلس من القضاة المنتخبين من زملائهم وبالتنصيص على ذلك صراحة في الفصل 109.

وذكرت أن المعايير الدولية تفرض أن يكون أغلب أعضاء المجلس من القضاة المنتخبين.

صحف أميركية تنتقد المالكي وتحذر من سياسة أوباما

تناولت صحف أميركية الأزمة العراقية المتفاقمة، وألقت إحداها باللائمة على رئيس الوزرا العراقي نوري المالكي بشأن الاضطرابات في البلاد، وقالت إن واشنطن تخاطر بتسليمها السلاح لعراق بقيادة شيعية، وحذرت أخرى من أن موجة العنف المتصاعدة تنذر بحرب أهلية جديدة في البلاد.

فقد قالت صحيفة واشنطن تايمز إن تقريرا صادرا عن مركز أبحاث متخصص بالسياسة الخارجية بواشنطن يكشف عن تقييم خطير للوضع الأمني المقلق في العراق، وإنه ينتقد سياسة المالكي الذي يستغل الانقسامات الطائفية في البلاد.

وأضافت أن التقرير الذي أعده مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية ينحي باللائمة على المالكي، وذلك بسبب استغلاله الانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة بالعراق في سعيه الدؤوب للاحتفاظ بالسلطة.

وقالت الصحيفة إن التقرير يحذر من التسرع الأميركي في دعم المالكي بالسلاح -والذي وصفته بأنه يستخدم سياسات القمع ويسيء استخدام قوات الأمن العراقية- وذلك بالرغم من موجة العنف التي تشنها عناصر تنظيم القاعدة في العراق، والتي سيطرت على مناطق رئيسية في مدينتي الفلوجة والرمادي في محافظة الأنبار غرب بغداد.

وأضافت الصحيفة أن أي دعم عسكري أميركي للعراق سيكون غير ذي جدوى ما لم يصر إلى معالجة الفشل والأخطاء السياسية في العراق، موضحة أن تقدم العراق يعتمد على مدى ابتعاد قادته عن التركيز الضيق على هذه الطائفة أو ذلك التيار السياسي.

يُشار إلى أن الولايات المتحدة قررت تسريع تسليم العراق صواريخ وطائرات مراقبة من دون طيار بهدف مساعدة السلطات في ما تسميها «حربها على تنظيم القاعدة»، في حين عبرت كل من بريطانيا وروسيا عن دعمها للعراق في حربه على ما يسمى «الإرهاب».

وقالت الصحيفة في تعليق منفصل إن الرئيس الأميركي باراك أوباما اقترف خطأ إستراتيجيا في سياسته الخارجية بشأن العراق، والذي يتمثل في سحبه القوات الأميركية بالكامل، ما أسفر عن فراغ خطير في العراق بدأ يسده تنظيم القاعدة.

من جانبها حذرت صحيفة واشنطن بوست من انزلاق العراق إلى أتون حرب أهلية، وقالت إن موجة العنف التي تندلع بالعراق تثير شبح حرب طائفية جديدة في منطقة تقع تحت وطأة صراع مستعر في سوريا.

وفي سياق متصل، قالت صحيفة نيويورك تايمز إن الولايات المتحدة وإيران تواجهان أعداء مشتركين في الشرق الأوسط، مضيفة أن إيران عرضت البارحة على الولايات المتحدة إرسال قوات عسكرية إيرانية لمساعدة الحكومة الشيعية في العراق، والتي تخوض حرب شوارع مع المسلحين السُنة في محافظة الأنبار.

يُشار إلى أن مصادر أفادت بأن الجيش العراقي والصحوات يشنون هجوما منذ الليلة الماضية على مدينة الرمادي مركز محافظة الأنبار، وأن الرمادي تشهد اشتباكات عنيفة دفعت العديد من العائلات للنزوح إلى مناطق آمنة.

وقال مسؤولون محليون في الرمادي إن المقاتلات استهدفت الأحد مواقع في الأحياء الشرقية بالمدينة، وتحدثوا عن مقتل وجرح العشرات ممن يشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومن الجيش العراقي.

كما أنذر رئيس الوزراء المالكي عشائر مدينة الفلوجة وسكانها بطرد من وصفهم بالإرهابيين وإلا تعرضت أحياء المدينة إلى خطر المواجهات المسلحة. يأتي هذا بينما شهدت أنحاء متفرقة من العراق عدة هجمات أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى.

وفي المقابل، أعلن بيان صادر عن المجلس العسكري لثوار الأنبار النفير العام في مدن المحافظة التي تشكل مساحتها ثلث مساحة العراق، وذلك بعد التشاور مع المجالس العسكرية في الموصل وأبو غريب والفلوجة.

وفي أول تصريح له قال المتحدث باسم المجلس العسكري لثوار الأنبار الفريق الركن حسام الدين الدليمي إن النفير العام جاءت بغرض حصول رجال وشباب هذه المحافظات على «شرف الدفاع عن أهلهم وأعراضهم التي انتهكت في ظل حكومة المالكي ومن قبل مليشياته والبعض من الأجهزة الأمنية المرتبطة به التي تستلم التوجيهات منه مباشرة».

وأوضح الدليمي أن المعركة مستمرة وهم بحاجة إلى المقاتلين والكفاءات ممن وصفهم بضباط الجيش الوطنيين، وذلك بعد أن زجّ المالكي بكل ما يملك من قوات ومليشيات في حربه ضد الرمادي والفلوجة والمناطق الأخرى، حسب تعبيره.

وتفجرت الأزمة في الأنبار نهاية الشهر الماضي إثر اعتقال القوات العراقية النائب أحمد العلواني ونزعها خيام الاعتصام في الرمادي.

مهمة «كيري» بمفاوضات السلام صعبة

فى تقرير أعدته مراسلة الصحيفة بالقدس «آن جيران» تطرقت صحيفة «الإندبندنت» لمهمة وزير الخارجية جون كيرى لإحلال السلام بالشرق الأوسط ووصفت سلوكه أثناء هذه المهمة الصعبة بأنه «تأرجح بين اللين والشدة».

ووفقًا لـ«بى بى سي»، يحاول كيرى فى اجتماعاته مع الرئيس الفلسطينى محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو الحصول على موافقة الطرفين للتوقيع على اتفاقية إطار تنتهى بتأسيس دولة فلسطينية وإنهاء النزاع.

ويحاول أن يقنع الطرفين بأن لا يتوقفا عند قضايا صغيرة وأن ينظرا للحدث التاريخي ككل، كما تقول كاتبة التقرير.

ويرى كيرى أن تقديم الدعم والتلويح بالضغوط من الولايات المتحدة ودول أخرى هو الأسلوب الأمثل لتليين مواقف الطرفين الإسرائيلى والفلسطيني، حسب الصحيفة.

لكن ما هى النتائج التي حققها كيرى منذ بدأ مهمته قبل 6 شهور؟

حتى الآن لم يلتق عباس ونتنياهو وجهًا لوجه، بينما اجتمع فريقا التفاوض 20 مرة برغم الإحباط الشعبي بسبب قلة النتائج الملموسة.

يرى كيرى أن لا مجال للتوقف عند العقبات بل المطلوب هو النظر إلى الأمام، كما تقول غيران.

وسيزور كيرى المنطقة أكثر من مرة فى الشهور الأربعة القادمة من أجل الوصول إلى اتفاق الإطار، حيث يرى أنه إذا ما توصل الطرفان إلى رؤية مشتركة للقضايا الكبرى سيصبح الاتفاق على التفاصيل أسهل.

جهاد الخازن

حرب دينية في العراق

ثمة عبارة بالانكليزية أترجمها بما يحفظ المعنى هي: كل شيء يدور يعود الى حيث بدأ، وكما ان المسلحين الذين أرسلهم النظام السوري الى العراق عادوا الى سورية الآن ليقاتلوا هذا النظام ويهددوا وجوده، فإن الحكم الطائفي الذي أداره رئيس الوزراء نوري المالكي منذ سنوات إرتد عليه الآن وأخذ شكل حرب أهلية القاعدة هي المستفيد الأول منها.

والارهابيون الآن يدفعون الثمن في العراق وسورية بعد أن إنتفضت عليهم المعارضة والنظام. كذلك سيدفع الأميركيون ثمن قرار مندوبهم السامي بول بريمر حل الجيش العراقي.

بلغ الأمر الآن أن العشائر في المحافظات حيث توجد غالبية سنّية تواجه النظام في بغداد ثم تتعاون معه ضد إرهابيي القاعدة. الجيش العراقي الحالي وحكومة المالكي، وايران من وراء الستار، لن تهزم الثورة السنّية في الأنبار وسامراء والموصل حيث تُرك الضباط السنّيون والجنود من جيش صدام حسين من دون عمل أو أمل، ومن دون مرتبات تقاعدية.

هؤلاء الضباط والجنود هم الأفضل تدريباً والتزاماً في العراق الآن، وهم مع أي ثورة على الحكومة في بغداد. وعلى سبيل التذكير فجيش العراق منذ الاستقلال ضم غالبية من الضباط السنّة من المحافظات حيث هناك غالبية منهم. وكل انقلاب منذ 1958 نفذه ضباط من السنّة، قلبهم ضباط مثلهم بعد ذلك، وعندما بطش صدام حسين بمعارضين محتملين في عملية التطهير المشهورة كان كل ضحاياه العسكريين من الضباط السنّة فلم يَقتُل ضابطاً شيعياً واحداً.

الآن عاد هؤلاء العسكر الى الواجهة مع الحرب الأهلية غير المعلنة، وهناك دول عربية كثيرة على استعداد لأن تمولهم وتسلحهم، إلا أنني أكتفي بما أعرف يقيناً، فعسكر صدام حسين الذين اضطهدهم الأميركيون من دون ذنب لهم ووقف نوري المالكي بعد ذلك موقفاً مماثلاً منهم يملكون السلاح الكافي، وكله من الجيش العراقي السابق والحالي، وهم أفضل مَنْ يستطيع استخدامه في العراق.

أزعم أن القوات المسلحة العراقية الحالية وقوات الأمن لن تستطيع هزم التمرد في المحافظات ذات الغالبية السنّية، ويستطيع القارئ أن يوافقني أو يعارضني إلا أن من الأفضل أن ننتظر ما ستتمخض عنه الشهور القادمة لنرى هل أخطأت أو أصبت.

الزعيم الشاب مقتدى الصدر الذي وقف ضد الاحتلال الأميركي حين سار في ركابه زعماء آخرون من الشيعة يقف الآن موقفاً وطنياً آخر ويحذر من الفتنة ويؤيد مطالب قيادات العراقيين السنّة. وأعتقد أن المرجعية الشيعية قادرة على منع الانحدار نحو حرب أهلية تقسم العراق الى ثلاث دويلات للشيعة والسنّة والأكراد في الشمال، ولكن لا أعرف إذا كان آية الله علي السيستاني سيقف الموقف المطلوب أو يبقى في حضن ايران مثل المالكي وحكومته.

العام 2013 شهد مقتل ثمانية آلاف عراقي، وهو أعلى رقم منذ سنة 2008، ونوري المالكي قد يتهم بأشياء كثيرة، إلا أنه ذكي ولا أتصور أنه تعمد مواجهة قيادات السنّة في العراق من دون أن يتوقع رد الفعل على إجراءاته. هل فعل طلباً لرد الفعل التالي، فالتمرد، أو حرب أهلية أسبابها دينية، ستوفر له عذراً لتأخير الانتخابات المقررة في نيسان (ابريل) القادم ليبقى في الحكم من دون خطر أن يخسر الغالبية التي أوصلته الى رئاسة الوزارة.

كل ما يجري في العراق الآن ينذر بشر مستطير لن يبقى ضمن حدود العراق، بل يهدد بأن يفيض عن الحدود الى الجيران، وكل ما أعرف يقيناً هو أن حكومة المالكي لن تهزم التمرد في مناطق الغالبية السنّية بصواريخ هيلفاير وطائرات مراقبة غير مسلحة أرسلتها لها ادارة أوباما. الطرف الآخر حسن التسليح وعنده مصادر دعم كافية، وشعب العراق يدفع الثمن من دمه ومستقبله.